S/PV.7934

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٣٤

الاثنين، ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	فرنسا	السيدة غاسري
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد تاونلي
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1712791 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي أول جلسة علنية للمجلس لشهر أيار/مايو، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السفيرة نيكي هيلي، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة على عملها بصفتها رئيسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. وإنني لعلى ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفيرة هيلي وأعضاء وفد بلدها على ما أبدوه من براعة دبلوماسية في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بإتاحة هذه الفرصة لي للتفاعل مع مجلس الأمن في سياق تقرير مكتبي الثالث عشر عن الحالة في ليبيا عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١).

وأود بداية، أن أنوه، مع الشعور ببالغ الأسف، إلى أن الحالة الأمنية العامة في ليبيا قد تدهورت بشكل ملحوظ منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7806). وتشير التقارير إلى أن البلد قد بات مهددا بخطر العودة إلى النزاعات على نطاق واسع. وليس متوقعا أن يكون انتكاسا كهذا مواتيا لتحقيق سيادة القانون في ليبيا، ولا ريب أنه سيؤدي إلى تعزيز الظروف الملائمة للإفلات من العقاب، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان علاوة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وكما هو الحال غالبا، فإن المدنيين العاديين – أي الرجال والنساء والأطفال الأبرياء – هم الذين يتحملون وطأة المعاناة الناجمة عن حالة انعدام الأمن هذه.

وفي ذلك السياق، فقد تعاظم دور المحكمة الجنائية الدولية الآن وازدادت أهميته الآن في ليبيا أكثر من ذي قبل. وإنني على اقتناع بأن بوسع اتخاذ الإجراءات الملموسة والحسنة التوقيت أن يحدث تغييرا ملموسا في حياة الليبيين. آخذة ذلك في الاعتبار وإدراكا مني لمسؤوليتي عن مواصلة الولاية الهامة التي أنيطت بمكتبي من قبل المجلس، فما زلت ملتزمة بتحديد أولويات الحالة في ليبيا في عام ٢٠١٧.

لقد أُحرز تقدم مطرد في التحقيقات التي يجريها مكتبي منذ آخر تقرير قدمته إلى المجلس. وتحقق ذلك التقدم على الرغم من الحالة الأمنية السائدة في ليبيا واستمرار منعها المحققين التابعين لمكتبي من أداء مهامهم في الميدان. وانطلاقا من عزمه والتزامه الثابت بالوفاء بولايتنا تجاه ليبيا، ما برح مكتبي يستخدم أساليب مبتكرة لجمع الأدلة من خارج البلد عبر قنوات آمنة.

ويرجع الفضل إلى حد كبير في تمكننا من القيام بهذه الجهود إلى تعاون الدول والمساعدة المستمرة من جانب مكتب

النائب العام الليبي. وسيواصل مكتبي استكشاف الخيارات ليستأنف محققوه الأنشطة في الأراضي الليبية في بيئة تتسم بالأمن والأمان.

وكما يعلم المجلس، فقد أُعلن مؤخرا عن أمر بإلقاء القبض صدر مختوما عن المحكمة ضد السيد التهامي محمد خالد. والسيد التهامي هو الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي الليبي تحت حكم معمر القذافي. ويدعي مكتبي بأن المتهم مسؤول عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في السجن والاضطهاد والتعذيب وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية، وجرائم حرب تتمثل في التعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية. ويُزعم أن السيد التهامي ارتكب هذه الجرائم كجزء من رد السيد معمر القذافي على الأحداث التي وقعت في عام ٢٠١١.

وبإصدار أمر إلقاء القبض، خلصت الدائرة التمهيدية في المحكمة إلى أن هناك أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جهاز الأمن الداخلي برئاسة السيد التهامي، إلى جانب غيره من الوكالات العسكرية وأجهزة الاستخبارات والأمن الليبية، اعتقل واحتجز الأشخاص الذين كانوا يُعتبرون معارضين للسيد القذافي وحكمه. ويُزعم أن هؤلاء الأشخاص تعرضوا لمختلف أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك الضرب المبرح والصعق بالكهرباء وأعمال العنف الجنسي والاغتصاب والحبس الانفرادي والحرمان من الغذاء والمياه وظروف الاحتجاز اللاإنسانية والإعدام الصوري والتهديد بالقتل والاغتصاب في مختلف المواقع في جميع أنحاء ليبيا.

وفي هذا المنعطف، سيعزز الإعلان عن الأمر بإلقاء القبض على السيد التهامي فرص تنفيذه وسيبعث كذلك برسالة هامة إلى الجناة المحتملين بأن المحكمة تواصل اهتمامها بالحالة في ليبيا ولا تزال تعمل بهمة في الاضطلاع بأعمالها القضائية. وعلاوة على ذلك، فقد علم مكتبي مؤخرا بتقارير تفيد بأن السيد التهامي يقيم حاليا في ليبيا. إن ضحايا الجرائم المزعومة للسيد التهامي يستحقون العدالة ويتوقون إلى إقامة العدل. وتعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية والمجلس أمر حيوي لضمان تحقيق العدالة للضحايا. ولذلك، أحث ليبيا، في المقام الأول، وكذلك جميع الدول – سواء كانت الدول الأطراف أو الدول غير الأطراف – على اتخاذ إجراءات فورية للتحقق من مكان وجود السيد التهامي واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتيسير إلقاء القبض عليه وتقديمه إلى المحكمة.

ويحدوني الأمل أيضا في أن نعول على المساعدة والتعاون الملموسين من جانب هذه الهيئة في التنفيذ السريع لأمر إلقاء القبض واعتقال السيد التهامي في الوقت المناسب وتسليمه إلى المحكمة. فما هي الرسالة التي يبعث بها ذلك إلى الضحايا والجناة – بل، ما هو التأثير الرادع – إذا كانت أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة لا تُنفذ ويظل القبض على المتهمين بعيد المنال؟ ولدينا جميعا أدوار نضطلع بها ويجب أن نفي بالتزامنا المشترك بإنهاء الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في ليبيا والتي تندرج في إطار نظام روما الأساسي.

في بياني الأخير هنا (انظر S/PV.7806)، أحطت المجلس علما بتقديم مكتبي طلبا إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة، ملتمسا إصدار أمر إلى قلم المحكمة لإحالة طلب اعتقال السيد سيف الإسلامي القذافي وتسليمه إلى السيد العجمي العتيري، آمر ميليشيا الزنتان، التي كانت تحتجز المتهم آنذاك. وتلقى مكتبي منذ ذلك الحين معلومات موثوقة تفيد بأن السيد القذافي لم يعد تحت سيطرة السيد العتيري، بل تحت سيطرة المجلس العسكري لثوار الزنتان. وأنا أجدد دعوتي إلى حكومة الوفاق الوطني لاتخاذ الخطوات اللازمة لنقل السيد القذافي تحت سيطرتها حتى تتمكن ليبيا من تسليمه إلى المحكمة، وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية والأحكام القضائية للمحكمة والنداءات المتكررة من أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بقضية عبد الله السنوسي، كما يذكر المجلس، فإن محكمة جنايات طرابلس أصدرت في تموز/يوليه ٢٠١٥ حكمها في قضية السيد السنوسي والسيد القذافي و ٣٥ من الأعضاء السابقين المتحالفين مع السيد معمر القذافي بشأن جرائم يزعم ارتكابها خلال أحداث عام ٢٠١١. وحوكم السيد القذافي غيابيا. وأدين كل من السيد القذافي والسيد السنوسي. وتنظر المحكمة العليا الليبية حاليا دعوى الاستئناف في قضية السيد السنوسي.

وفي ٢١ شباط/فبراير، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقريرها الكامل عن سير تلك المحاكمة. ويقر التقرير بالتحديات المتأصلة في النظر في قضية معقدة ضد مسؤولين سابقين في سياق نزاع مسلح مستمر واستقطاب سياسي. ولكنه يخلص إلى أن المحاكمة لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية قضت بأنه كي تفضي انتهاكات الأصول القانونية الواجبة في محاكمة محلية إلى مقبولية القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية، فإن هذه الانتهاكات يجب أن تكون صارخة لدرجة يُعتبر معها أن المحاكمة لم تعد قادرة على توفير أي شكل حقيقي من أشكال العدالة للمتهمين. وقد استعرض مكتبي بشكل شامل التقرير وينظر فيه، إلى جانب الحكم الابتدائي الكامل للمحكمة الليبية، في إطار المادتين ١٩ (١٠) و ١٧ (٢) (ج) من نظام روما الأساسي، لتحديد ما إذا كانت وقائع جديدة قد نشأت ينتفي معها الأساس الذي اعتبرت الدائرة التمهيدية بناء عليه قضية السيد السنوسي غير مقبولة أمام المحكمة.

وما من شك في أنه مما يثير قلق المجلس التقارير التي تفيد بأن استمرار عدم الاستقرار السياسي واضطراب الحالة الأمنية في ليبيا يؤديان إلى ارتكاب جرائم خطيرة على نطاق واسع. والتقارير عن استمرار قتل المدنيين وعمليات الاختطاف والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي في ليبيا يجب أن تكون مصدر قلق كبير لنا جميعا. ويواصل مكتبي تلقي وفحص المعلومات من مصادر متنوعة، بما في ذلك من المنظمات غير الحكومية والأفراد، فيما يتعلق بالجرائم التي يزعم ارتكابها في جميع أنحاء ليبيا منذ عام ٢٠١١. وأرحب بتقديم الجماعات أو الأفراد المعنيين لمعلومات موثوقة فيما يتعلق بالجرائم التي قد تندرج ضمن اختصاص المحكمة. وعلى وجه الخصوص، يواصل مكتبي جمع وتحليل المعلومات المتصلة بالجرائم الخطيرة والواسعة الانتشار التي يُزعم أنها ترتكب ضد المهاجرين الذين يحاولون عبور ليبيا. ومكتبي يتعاون ويتقاسم المعلومات مع شبكة من الوكالات الوطنية والدولية بشأن هذه المسألة.

أشعر ببالغ الجزع إزاء التقارير التي تفيد بأن الآلاف من المهاجرين الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال، محتجزون في مراكز احتجاز في جميع أنحاء ليبيا في ظروف لاإنسانية غالبا. ويقال إن الجرائم، بما في ذلك القتل والاغتصاب والتعذيب، أمر شائع في تلك المراكز. وأشعر أيضا بالفزع إزاء روايات موثوق بها تفيد بأن ليبيا قد أصبحت سوقا للاتجار بالبشر. وأعرب المجلس نفسه عن القلق من أن الحالة في ليبيا تزداد تفاقما بسبب تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر إلى ليبيا ومنها وعبرها. وهذه الأنشطة يمكن أن توفر أرضا خصبة للجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب في ليبيا.

إن الحالة خطيرة وغير مقبولة، وتتطلب استجابة متضافرة من جانب الجهات الفاعلة ذات الصلة للتصدي لهذه الاتجاهات الإجرامية الخطيرة. وأغتنم هذه الفرصة أمام المجلس لأعلن أن مكتبي يدرس بعناية جدوى فتح تحقيق في الجرائم ذات الصلة بالمهاجرين في ليبيا في حال استيفاء متطلبات الولاية القضائية للمحكمة. ويجب أن نتصرف لكبح هذه الاتجاهات المقلقة.

وإضافة إلى ذلك، يتابع مكتبي عن كثب الأحداث في قنفودة، ببنغازي، حيث يتردد أن المدنيين قد تضرروا بشدة بسبب القتال الذي طال أمده بين الجيش الوطني الليبي ومجلس شورى ثوار بنغازي. وتشير التقارير إلى أنه في يوم ١٨ آذار/مارس تقريبا، سيطرت قوات الجيش الوطني الليبي على قنفودة.

وبعد عملية السيطرة هذه، ظهرت شرائط فيديو مزعجة تبيّن على ما يبدو ارتكاب قوات الجيش الوطني الليبي لجرائم خطيرة، بما في ذلك عمليات إعدام المحتجزين بإجراءات موجزة. وأود أن أسترعي انتباه جميع أطراف النزاع إلى أحكام نظام روما الأساسي المتعلقة بمسؤولية القادة والرؤساء الآخرين عن منع أو قمع ارتكاب الجرائم من قبل قواتهم وتقديم مرتكبي أي جريمة من هذه الجرائم للتحقيق والمقاضاة. ويبقي مكتبي قيد نظره الحالة الليبية، ويواصل رصد الأحداث وهي تتكشف في بنغازي وفي جميع أنحاء البلد.

وسأكون مقصرة إن لم أنوه بالتعاون الممتاز الذي يتلقاه مكتبي من شبكة الدول والمنظمات والكيانات. أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن بالغ الامتنان مرة أخرى إلى مكتب النائب العام الليبي، الذي واصل تقديم المساعدة القيمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأنا ممتن أيضا للأفراد والجماعات داخل المجتمع الليبي الذين يعملون بلا كلل لتعزيز ودعم عمل المحكمة الجنائية الدولية، من أجل مصالح الضحايا على أمل بناء مستقبل ليبيا على ركيزتي العدالة والمساءلة.

وألاحظ أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأتطلع إلى مواصلة التعاون المثمر. أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنوه علنا بالجهود الدؤوبة التي بذلها السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام، وفريقه في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا، وأن أشكرهما على دعمهما المتواصل. أود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للدعم الحيوي الذي يتلقاه مكتبي من عدة دول ومنظمات أخرى، بما فيها هولندا والمملكة المتحدة وتونس وإيطاليا والاتحاد الأوروبي والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي. وهناك بعض الدول التي لم ترد على طلبات التعاون الفوري، وبكل احترام، أحثها على القيام بذلك.

واستمح المجلس عذرا في التشديد على نقطة أخيرة، وهي المسألة الهامة المتمثلة في التحديات التي لا يزال يواجهها مكتبي فيما يتعلق بالموارد. وفي ذلك الصدد، أرحب بالمبادرة التي اتخذها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والمتمثلة في إصدار مذكرة شفوية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مسترعيةً انتباه جميع الدول إلى ضرورة ضمان توفير التمويل الكافي لدعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. وبدون توفير الموارد الكافية، تتم إعاقة عمل المحكمة الهام وتتقلص قدرتها على التأثير على المناخ الحالي المتسم بالإفلات من العقاب في ليبيا. ومرة أخرى، أحث المجلس على تعزيز احترام عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا من خلال دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تزويدها بالمساعدة المالية.

يواصل الشعب الليبي السعي إلى التوصل لحلول يمكن أن تمهد الطريق لتحقيق السلام والأمن والازدهار في ليبيا. إن العدالة والمساءلة أمران لا غنى عنهما في هذه المعادلة، وإلا فإننا نخاطر باستمرار دورة العنف، وزيادة ترسيخ الانقسامات داخل المجتمع الليبي، وفي نهاية المطاف جعل المصالحة الوطنية أكثر صعوبة. ومما يثلج صدري التقارير عن بعض التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في الحوار السياسي.

وفي الختام، أود أن أقول لهؤلاء الضحايا والجماعات المدافعة عن الضحايا التي تدعو إلى إعطاء دورا أكثر بروزا للمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا: إنني أصغي إليهم. أما أولئك الذين أعربوا عن مخاوفهم وشعورهم بالإحباط تجاه مكتبي – فضلا عن آمالهم وتطلعاتهم لمستقبل ليبيا القائم على ركائز العدالة وحيث تكون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من

ذكريات الماضي البعيد – فأقول إن دعواهم لاتخاذ إجراءات لا تلقى آذانا صماء. لقد تحمل أبناء الشعب الليبي كثيرا جدا وعانى لفترة كويلة للغاية. وهم يستحقون الشعور الأعمق بالأمان والأمن الذي يوفره المجتمع عندما يكون مُستَغرِقا تماما في احترام القانون. وعلى الرغم من أنه ليست لدي أية أوهام بأن المحكمة الجنائية الدولية هي الترياق – لأنها بالتأكيد ليست كذلك – فإنني، جنبا إلى جنب مع فريقي، ملتزمان بالاضطلاع بدورنا.

أشكر المجلس وجميع أولئك الذين يتابعون هذه الجلسة من داخل هذه القاعة وخارجها على اهتمامهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية اليوم لمجلس الأمن حول التقرير الثالث عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن عملا بقرار المجلس ١٩٧٠ (٢٠١١).

بادئ ذي بدء، ترحب مصر بالجهود التي تبذلها المحكمة لضمان تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة التزام المحكمة بأن تكون اتصالاتها مع ليبيا من خلال السلطات الليبية المعنية مباشرة، وليس من خلال أفراد أو كيانات لا يمثلون الدولة الليبية. ونؤكد كذلك في هذا الصدد على ضرورة تقديم كافة أوجه المساعدة اللازمة للحكومة الليبية بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها إزاء المحكمة. وفيما يتعلق بعبد الله السنوسي، فإن مصر تتطلع إلى الدراسة التي يجريها مكتب المدعية العامة للمحكمة بشأن التقرير الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، حول المحاكمات التي تمت في ليبيا، وذلك بهدف الوقوف على مدى تواجد وقائع جديدة يمكن الاستناد إليها لدحض الأساس الذي استندت إليه غرفة ما قبل المحاكمة بالمحكمة، للحكم بعدم مقبولية نظر قضية السنوسي أمام المحكمة.

من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي تدرك فيه مصر أن الوضع الأمني في ليبيا يعتبر تحديا كبيرا أمام إمكانية قيام خبراء المحكمة بإجراء التحقيقات وجمع الأدلة من داخل الأراضي الليبية، فإننا نرحب بالتعاون والمساعدة اللذين يلقاهما مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من مكتب النائب العام الليبي.

وبخلاف المعلومات التي يحصل عليها مكتب المدعية العامة للمحكمة من النائب العام الليبي أو من السلطات الليبية المعنية، تشدد مصر على ضرورة تأكد مكتب المدعية العامة للمحكمة من صحة المعلومات التي يحصل عليها المكتب بشأن الجرائم التي ترتكب في ليبيا، وأن تأتي تلك المعلومات من مصادر موثوق بها، وألا يتم التركيز فقط على الادعاءات المتعلقة بجرائم طرف أو فصيل معين. بل يتعين أن تتناول المحكمة كل الجرائم التي تدخل في اختصاصها وترتكب في ليبيا، خاصة تلك التي ترتكب بواسطة الجماعات الإرهابية، والتي تدعمها دول وتوفر لها المال والسلاح، بما يجعلها قادرة على ارتكاب الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة. تؤكد مصر على أهمية قيام المجتمع الدولي بمساعدة الحكومة الليبية على إعداد استراتيجية شاملة للتصدي للجرائم الوحشية التي ترتكب في ليبيا، وتقديم المساعدة إلى السلطات الليبية بما يجعلها قادرة على إنفاذ العدالة ومحاسبة الإرهابيين، بما في ذلك عن طريق إمداد الحكومة الليبية بالسلاح اللازم، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥).

وفي النهاية، أود أن أشير إلى تقديرنا للعمل الهام والجهد الكبير الذي تقوم به السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ومكتبها في إطار السعي لإرساء العدالة، وعدم الإفلات من العقاب، مؤكدا على اعتزامنا مواصلة التعاون معها في هذا الخصوص.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. ونشعر بأننا في أيد آمنة ومثابرة للغاية، ونتطلع إلى دعمكم بأي طريقة ممكنة. أود أيضا أن ألتمس من ممثلة الولايات المتحدة أن تعرب عن تقديرنا للطريقة الفعالة التي أدرات بها نيكي هيلي وفريقها الأعمال في نيسان/أبريل.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المدعية العامة فاتو بنسودة على إحاطتها الإعلامية، والإعراب عن تقديرنا لمكتب المدعية العامة لما بذله من جهود دؤوبة وتستحق الثناء.

منذ اندلاع النزاع في ليبيا، ما فتئ السكان المدنيون يتحملون وطأة العنف، على نحو ما ذكرت المدعية العامة بحق. وما زالوا يدفعون ثمنا مريرا للتصعيد العسكري والفراغ الأمني في البلد. وقد أدى انهيار سيادة القانون إلى انتشار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع، بما في ذلك ضد الأطفال. وبالطبع، يجب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة. ولهذا السبب، فإن عمل مكتب المدعية العامة أمر أساسي، وأود أن أقدم ثلاث نقاط موجزة في هذا الصدد.

أولا، ينبغي تزويد المكتب بما يلزم للقيام بالعمل المطلوب. ويجب أن تجد دعوته إلى الحصول على موارد كافية والدعم الكامل من مجلس الأمن والدول الأعضاء آذانا صاغية. ولا ننسينا أن المجلس قرر إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب تمكين مكتب المدعية العامة والمحكمة من الاضطلاع بمهمتيهما.

ثانيا، تشيد السويد بالجهود التي يبذلها المكتب في عمله بشأن القضايا الجارية، على الرغم من أن الحالة الأمنية تجعل من المستحيل على المكتب إجراء تحقيقات في الموقع. وفي هذا السياق، من المشجع أن نسمع عن الدعم والتعاون الكبيرين اللذين يجري تقديمهما من مكتب النائب العام الليبي للمكتب.

ونحيط علما بالتطورات التي حدثت مؤخرا في عدد من الحالات. وتشمل هذه التطورات قرار الدائرة التمهيدية بأنه ينبغي توجيه طلب اعتقال السيد القذافي إلى الحكومة بحكم القانون. ونناشد السلطات الليبية تيسير تسليم السيد القذافي ونقله إلى المحكمة.

وفيما يتعلق بالدعوى المرفوعة ضد السيد السنوسي، نرحب بتقييم المدعية العامة بشأن النتائج الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وآرائها بشأن الخطوات التالية للمكتب في هذا الملف، إن وجدت.

وفيما يتعلق بالدعوى المرفوعة ضد السيد التهامي، نلاحظ القرار الأخير برفع السرية عن مذكرة التوقيف وإعادة تصنيفها باعتبارها علنية. ونرجو أن يعمل هذا على تيسير سرعة القبض عليه ونقله إلى المحكمة.

ثالثا، تؤيد السويد اعتزام مكتب المدعية العامة مواصلة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في ليبيا. ويشمل هذا حوادث من قبيل تلك التي وقعت في حي قنفودة في بنغازي في آذار/مارس، بما في ذلك ادعاءات بإعدام المعتقلين وحالات أخرى للقتل وانتهاك حرمة الجثث. ولا يزال الاستهداف المتكرر للمرافق الطبية يشكل مصدر قلق بالغ.

كما نشعر بالجزع إزاء ورود تقارير عن الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وعن النساء اللائي يواجهن العنف الجنسي والجنساني في مراكز احتجاز المهاجرين، وكذلك في

مراكز الاحتجاز العادية. ونحث جميع الأطراف على إتاحة إمكانية وصول دولي أكبر. كما تود السويد أن تشجع مكتب المدعية العامة على تطبيق منظور جنساني متكامل في تقريره الرابع عشر، بما في ذلك عن طريق استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس حيثما أمكن.

ونرحب باقتراح مكتب المدعية العامة بتقييم ما إذا كانت الجرائم المرتكبة ضد اللاجئين والمهاجرين تدخل ضمن اختصاص المحكمة. كما نرحب بمبادرته لاستكشاف إمكانيات إجراء تحقيق في الجرائم المتصلة بالشبكات المتورطة في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

ولا تزال الحالة في ليبيا تبعث على القلق. ويجب بذل كل جهد ممكن لإيجاد حل سياسي يضع ليبيا على طريق يفضي لتحقيق السلام والمصالحة. ونشعر بالتفاؤل إزاء الدلائل التي تفيد بزيادة استعداد الأطراف للمشاركة في الحوار. ويجب على جميع أولئك الذين يمكنهم التأثير على الحالة أن يشاركوا الآن مشاركة بناءة للمضي قدما بالعملية السياسية.

وللأمم المتحدة دور أساسي لتضطلع به، وينبغي أن تسعى الآن على سبيل الاستعجال إلى اتباع نهج منشط وواسع وطويل الأمد تجاه البلد. ولذلك فإننا نرحب باستمرار التزام الأمين العام بمعالجة الحالة في ليبيا.

وسيظل العمل الذي يقوم به مكتب المدعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية هاما ويمكن أن يقدم إسهاما هاما في تحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع. ومن ثم، أود في الختام أن أعرب عن كامل تأييد حكومة بلدي للسيدة بنسودة خلال ما تواصل القيام به من عمل يكتسي أهمية كبيرة.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أقول إننا نتطلع إلى التعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع وفدكم، بطبيعة الحال، خلال رئاستكم هذا الشهر. وقد واتتنا الفرصة بالفعل للقيام بذلك في كولومبيا، التي كانت مهمة ناجحة للغاية.

وأود أن أتوجه بالشكر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها لمجلس الأمن.

وبصفتي نائب رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنني مدرك بصورة خاصة لما تضطلع به من مهمة حساسة. فبفضل توجيهاتها، أحرز مكتب المدعية العامة تقدما في عدة مجالات مختلفة، وأود أن أعرب لها عن تقديرنا ودعمنا الكامل.

لقد أجمع المجلس على إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة من خلال القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونرى أن الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تحقق تطورات إيجابية، لا سيما إذا ظل المجلس موحدا وملتزما بدعم ليبيا ومؤسساتها وشعبها، وأن يساعد على ضمان تحقيق العدل بطريقة منصفة ونزيهة.

ولذلك، فإننا نقدر تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة مساعدة السلطات الليبية لتعزيز العدالة والمساءلة ونشارك في ذلك. ومن الضروري أن تكون العدالة جزءا من معادلة تحقيق الاستقرار وتوطيد المؤسسات في البلد. وفي هذا الصدد، فإن التعاون الذي أبدته بلدان عديدة مع المحكمة، بما في ذلك في المنطقة، يمثل علامة إيجابية للغاية.

غير أننا نلاحظ مع القلق القيود المالية التي ذكرتها المدعية العامة ومستعدون للتشجيع على تقديم التبرعات وإجراء أي مناقشات مناسبة للنظر فيما يلزم لتحقيق العدالة في هذا السياق.

وإنني ممتن للمعلومات المستكملة التي قدمتها المدعية العامة في تقريرها وإحاطتها الإعلامية. وفيما يخص القضية المتعلقة

بسيف الإسلام القذافي، فإننا نلاحظ مع القلق أن طلب النقل إلى المحكمة لا يزال معلقا، ونشجع الامتثال لطلب المحكمة.

وفيما يتعلق بقضية السنوسي، نلاحظ أن إجراءات استئناف هذا الحكم لا تزال مستمرة على الصعيد المحلي وأن المحكمة تواصل رصد الحالة عن كثب.

وفيما يتعلق بالقضية التي كشفت عنها مؤخرا السيدة بنسودة، نحيط علما بالمعلومات الواردة في التقرير وبطلب اعتقال المتهم الفار وتسليمه. وتؤيد إيطاليا الطلب الذي قدمته المدعية العامة إلى جميع الدول للحصول على معلومات.

كما نود أن نشكر السيدة بنسودة على المعلومات التي قدمتها عن التحقيق في ادعاءات التعذيب الذي يجري في سجن الحدباء. ونلاحظ أنه قد أحرز بعض التقدم منذ تقديم التقرير الأخير، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ونشجع المكتب على مواصلة رصد الإجراءات المحلية للتأكد من التمسك بالالتزامات الدولية القائمة المتعلقة باحترام حقوق الإنسان للمحتجزين، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى جانبين من الجوانب المحددة المذكورة في التقرير. أولا، من المهم أن يستمر الحوار بين المحكمة والسلطات الوطنية والتعاون بينهم. ثانيا، فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، فما برح وفد بلدي يؤكد على أن النهج الشامل الذي تتبعه إيطاليا يعالج هذه الآفة من خلال معالجة أسبابها الجذرية، وتفكيك نموذج أعمال المتجرين، وإنقاذ الأرواح في البحر. وتتطلب الأنشطة التي تمارسها شبكات المتجرين التي حددتها المدعية العامة في تقريرها اهتماما عاجلا. ولا يجب أن يتوقف الاتجار فحسب، بل ويجب تقديم المتجرين إلى العدالة ومعاقبتهم. ويجب محاكمة تجار الرقيق في القرن الحادي والعشرين، على نحو ما طلب وزير الخارجية جنتيلوني آنذاك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بما في ذلك على الصعيد الدولي عند الاقتضاء.

إننا نؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، ونحن على استعداد للتعاون مع المحكمة.

ونأسف لواقع استمرار عرقلة إجراء المحكمة لتحقيقات ميدانية، جراء انعدام الأمن في ليبيا. ومع ذلك، فنحن على ثقة بأن تحسن الحالة، يمكن أن يهيئ الظروف التي تتيح زيارة المدعية العامة للأراضي الليبية. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا الرسالة الرئيسية لوزير الخارجية الإيطالي، السيد ألفانو، خلال زيارته طرابلس قبل يومين، والمتمثلة في الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام للأزمة في ليبيا، على أساس الاتفاق السياسي الليبي. وهذا هو الإطار الوحيد الذي يمكن التوصل من خلاله إلى حلول للمسائل الأكثر إلحاحا، ويشكل المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، برئاسة رئيس الوزراء السراج، السلطات التنفيذية الشرعية الوحيدة في ليبيا، تمشيا مع القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥).

وفي الختام، أود أن أضيف بأنه بوسع المجلس اعتماد نهج أكثر تنظيما في التعامل مع مسائل العدالة الجنائية الدولية ومع المحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، نؤيد إجراء مناقشة أوسع نطاقا بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه العدالة الجنائية الدولية في أنشطة المجلس، وذلك مثلا من خلال تعزيز دور الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. والمجلس بحاجة إلى الانخراط في عملية تفكير استراتيجي بشأن دور العدالة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية في مجال المنع واستعادة وصون السلم الدولي.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، الانضمام إلى الآخرين في تهنئتكم على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وبالطبع يمكنكم التعويل على دعمنا الكامل في ما سيكون جهدا ناجحا بالتأكيد.

ونحن ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة. وهي تحظى بدعمنا الكامل في الأعمال المسندة إليها. ونسلم بأن العمل الذي تقوم به المحكمة منذ عام ٢٠١١ هو عمل حساس للغاية، ويتطلب تعاون جميع الأطراف المعنية في ليبيا حتى تتمكن من الوفاء بولايتها. ويصبح الأمر أكثر إلحاحا، عندما تكون المدعية العامة للمحكمة نفسها هي التي تحذرنا من إمكانية تفاقم الأزمة في البلد. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة الوفاق الوطني والأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهودها وتيسير استخدام قنوات اتصال مناسبة بحيث يمكن لمكتب المدعية العامة المضي قدما بالتحقيقات. وبالمثل، نحث بلدان المنطقة على تقديم الدعم الكامل والتعاون مع أعمال هيئات المحكمة الجنائية الدولية. ويحدونا الأمل في أن نرى عند تقديم التقرير القادم، تحسينات نوعية في القضايا قيد التحقيق.

ونحيط علما بالتقارير التي قدمها مكتب المدعية العامة بشأن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي خلال الاستيلاء على منطقة قنفودة في بنغازي في شهر آذار/مارس. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء تقارير القتل خارج نطاق القضاء والاغتيالات والاحتجاز التعسفي والمحاكمات التعسفية وتدنيس الجثث، في غضون التقدم المحرز نتيجة لعملية الانتقال السياسي والحكومة المعترف بها على الصعيد الدولي. ونوجه وبشكل قاطع وعاجل نداء إلى جميع الأطراف والأطراف الفاعلة المسلحة من أجل وقف جميع أعمال العنف، ونحثها على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. وبالمثل، ندعو إلى التحقيق في تلك الأحداث، وتحديد المسؤولين عنها حتى يتسنى تقديمهم إلى العدالة.

وبالمثل، يساورنا بالغ القلق من تدهور حالة المهاجرين بشكل خطير. ووفقا لتقرير منظمة الهجرة الدولية المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل، يوجد أكثر من ٣٨١٤٦٣ مهاجرا من أكثر من ٣٠ جنسية في ليبيا. ويمر الكثير من هؤلاء المهاجرين عبر ليبيا للوصول إلى أوروبا في محاولات للفرار من انعدام الأمن الذي تعاني منه المنطقة. ووقع الكثيرون منهم ضحايا للإيذاء والتعذيب والعنف الجنسي، في انتهاك صارخ لحقوقهم الأساسية. ووفقا للتقرير الذي قدمته نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيدة كيت غيلمور، خلال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في ٢٢ آذار/مارس، يتواصل احتجاز المهاجرين في ليبيا بشكل تعسفي، لفترات غير محددة دون مراعاة الأصول القانونية، أو تقديم المساعدة القانونية أو إمكانية استعراض حالاتهم. وهم عادة ما يواجهون ظروفا لاإنسانية وانتهاكات بشعة. وفي كثير من الأحيان، على أيدي الجماعات المسلحة التي تسيطر إما بشكل مباشر أو غير مباشر على مراكز الاحتجاز، بما فيها مراكز الاحتجاز الرسمية. وهذا يعني أنه لا توجد في الواقع أي حماية فعالة من الإيذاء.

وندعو مكتب المدعية العامة للتحقيق في تلك الأعمال الإجرامية، وكما أبرز تقريرها، تحديد وجود أو عدم وجود سوق للرقيق مخصصة للمهاجرين في ليبيا، وما إذا كان لجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية علاقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتمويل هذا النشاط، وكذلك كفالة، تقديم الجناة إلى العدالة من أجل محاسبتهم على أفعالهم. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان أن تتوفر لمكتب المدعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية نفسها الموارد المالية اللازمة للبت في القضايا المحالة إليها.

وأخيرا، نود أن نذكّر بأنه للأسف، فإن الحالة المأساوية التي تشهدها ليبيا هي نتيجة مباشرة لسياسات تغيير النظام، التي تسفر عن ظروف مأساوية لملايين الأبرياء. ونناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي القيام بذلك، من أجل ضمان عالميته، ووضع حد للإفلات من العقاب على أعمال العنف هذه، التي تشكل تهديدا لرفاه البشرية.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم إليكم باسم وفد بلدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

وأشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة بنسودة، على عرض تقريرها الثالث عشر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد دعم فرنسا الكامل للمدعية العامة وفريقها، وللمحكمة الجنائية الدولية ككل وللتنفيذ الكامل للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لقد أحطنا علما من مختلف التقارير التي قدمتها السيدة بنسودة، بتفشي انعدام الأمن وعدم الاستقرار، الذي جعل من الصعب عليها بصورة متزايدة مواصلة تحقيقاتها. ونرحب بدعم النائب العام الليبي، الأمر الذي أتاح إيجاد حلول مبتكرة ومواصلة التحقيقات عن بعد عندما تكون الظروف اللازمة للزيارات الميدانية غير متوفرة دائما. وتؤيد فرنسا الجهود المبذولة لتيسير جمع الأدلة وجمع الشهادات من خلال قنوات آمنة.

ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا. ولهذا السبب، تعتقد فرنسا أن دعم مجلس الأمن للمحكمة لم يكن ضروريا أبدا أكثر مما هو عليه الآن، فضلا عن جهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في ليبيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الشخصية التي يبذلها الأمين العام. كما نعرب عن دعمنا التام لرئيس الوزراء فايز مصطفى السراج، والمجلس الرئاسي، من أجل جعل المؤسسات أكثر كفاءة وممثلة تمثيلا كاملا.

وبالإضافة إلى هذه الملاحظات العامة، أود أن أدلي بثلاث ملاحظات محددة.

أولا، تشير فرنسا إلى أن استمرار تحقيقات مكتب المدعية العامة، يتطلب التعاون الكامل لجميع أصحاب المصلحة. ولكي يكون هذا التعاون فعالا، يجب أن ينفذ بطريقة متكاملة، مع إعطاء الثقل الكامل لمبدأ التكامل. وعلى وجه الخصوص، يعد التعاون الوثيق مع السلطات الليبية أمرا أساسيا لإجراء التحقيقات في جو من الأمن التام، وفقا للولاية التي أسندها مجلس الأمن إلى المحكمة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن تقاسم المسؤوليات مع السلطات الليبية، والتي توفر إطارا هاما.

وترى فرنسا، علاوة على ذلك، أنه من الضروري تعزيز التعاون مع جميع الدول، سواء كانت أو لم تكن أطرافا في نظام روما الأساسي، وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لضمان أن يتم الرد على الطلبات التي يقدمها مكتب المدعية العامة بأكثر الطرق فعالية وفي توقيت حسن قدر الإمكان. وتزداد أهمية هذا التعاون في سياق التحقيقات شديدة التعقيد وعبر الوطنية، التي تتطلب استراتيجية منسقة. ونرحب، في هذا الصدد، بتعاون السلطات التونسية والهولندية والبريطانية والإيطالية، الذي أشارت إليه المدعية العامة في بيانها.

وتتعلق ملاحظتنا الثانية بعناصر التقرير المتصلة بالتحقيقات الجارية. وتعتقد فرنسا أنه من الضروري تسليم السيد سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة، وفقا لطلب القضاة. وتدعو فرنسا ليبيا إلى بذل كل الجهود الممكنة للوفاء بهذا الالتزام وإنهاء حالة عدم الامتثال التي تجد نفسها فيها. ونحيط علما بقرار الدائرة التمهيدية الأولى، والذي خلصت فيه الدائرة إلى أن المحكمة ملزمة بالامتثال لطلبات التعاون فيما يتعلق بالحكومة الوحيدة المعترف بها وليس بخصوص الكيانات غير المعترف بها، مثل ممثلي الدولة الليبية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الكيانات المعنية إلى تمكين حكومة الوفاق الوطني من الاستجابة من دون إبطاء لطلبات المحكمة.

وفيما يتعلق بقضية عبد الله السنوسي، تحيط فرنسا علما بتقييم المدعية العامة الوارد في التقرير عن بعثة الأمم المتحدة

للدعم في ليبيا الصادر بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان. ويسر فرنسا أن المدعية العامة تتابع هذه الإجراءات عن كثب لتحديد ما إذا كانت عناصر جديدة يمكن أن تطعن، مرة أخرى، في قرار الدائرة التمهيدية الأولى بالإعلان عن عدم مقبولية الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بقضية التهامي محمد خالد، نحيط علما بقرار المدعية العامة بالإعلان عن أمر إلقاء القبض الذي يرجع إلى عام ٢٠١٣ وندعو ليبيا وجميع الدول إلى التعاون بغية مثول الشخص المعني أمام المحكمة من دون تأخير.

ثالثا، تود فرنسا معاودة النظر في الآراء الواردة في تقرير مكتب المدعية العامة. ونلاحظ رغبة المكتب في مواصلة إعطاء الأولوية لليبيا في عام ٢٠١٧ وفي توسيع نطاق تحقيقاته بقدر كبير في الجرائم المرتكبة منذ عام ٢٠١١. ونلاحظ رغبة المكتب في التحقيق في الجرائم المزعومة لتنظيم داعش وأنصار الشريعة وغيرهما من الجماعات الإرهابية، بل وكذلك في الفظائع التي ارتكبت في جميع أنحاء البلد، وتحديدا في بنغازي، وغيرها من الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين واللاجئين.

وختاما، فإن ما نراه في ليبيا يبين لنا كيف يغذي غياب العدالة العنف ويجعل المصالحة أكثر صعوبة. ولهذا السبب، وافق مجلس الأمن بالإجماع على إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما ذُكر سابقا. ويجب علينا أن نمد المحكمة بالموارد اللازمة لإنجاز مهمتها. وتعتقد فرنسا، التي تتعاون مع المحكمة دون تحفظ، أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بدعم من مجلس الأمن، بما في ذلك في حالات عدم التعاون.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يعرب الوفد السنغالي لكم، السيد الرئيس، ولجميع أعضاء فريقكم عن خالص التهنئة على توليكم رئاسة المجلس. ونتمنى لكم، سيدي، كل النجاح. وكما فعلنا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أثناء توليكم رئاسة المجلس للمرة الأولى، يؤكد لكم وفد بلدي، سيدي، كامل دعمه وتعاونه. كما أتقدم بأحر التهاني إلى زميلتي نيكي هيلي وكامل فريق وفد الولايات المتحدة على الطريقة المتميزة والمثمرة جدا التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأشكر المدعية العامة على تقريرها وعلى الإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمتها بعد ظهر اليوم، والتي تلقي ضوءا قاسيا على الحالة الهشة جدا في ليبيا. وكذلك أغتنم هذه الفرصة لأهنئها وفريقها، مرة أخرى، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق العدالة لضحايا الجرائم الدولية. وتؤيد السنغال بقوة، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولاية المحكمة التي تشتمل على مكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في ليبيا.

ونرحب، في هذا الصدد، بالتعاون الذي يبديه مكتب النائب العام في ليبيا حتى الآن مع المحكمة الجنائية الدولية في سياق التحقيقات الجارية في البلد ونشجعه على الاستمرار في هذا الاتجاه. كما نحث المجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، على الاستمرار في مساعدة المدعية العامة فيما تواصل التحقيق بعناية في هذه الادعاءات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ويجب على من بيدهم السلطة الفعلية في ليبيا الوفاء بالالتزام المفروض بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والمتمثل في التعاون مع المحكمة والإسراع بمقاضاة أي شخص، تصدر ضده لائحة اتهام.

إن ما يتضح، بعد الاستماع إلى تقرير المدعية العامة، أن الحالة الأمنية لا تزال غير مستقرة بالمرة بسبب القتال بين الجماعات المختلفة، وكذلك بسبب التهديدات الإرهابية. وهذا الوضع يعوق قدرة مكتب المدعية العامة على إجراء التحقيقات اللازمة في ليبيا. غير أن المكتب يواصل بذل جهود كبيرة من أجل تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة في قضية السيد سيف

الإسلام القذافي. ولذلك، كررت المدعية العامة مناشدة حكومة الوفاق الوطني تسليم السيد سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة، في أعقاب رفض الدائرة التمهيدية الطلب الذي قدمته في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بغية الحصول على إذن بإحالة أمر إلقاء القبض على السيد القذافي إلى السيد العجمي العتيري، آمر كتيبة أبو بكر الصديق في الزنتان، بليبيا. ويظل هذا الأمر ساريا حتى لو أن السيد العتيري – حسبما تفيد بعض المعلومات الأخيرة – لم يعد يحتجز السيد القذافي ولكن الأخير أصبح تحت سيطرة المجلس الثوري العسكري في الزنتان.

وعلاوة على ذلك، طلب مكتب المدعية العامة، في قضية التهامي محمد خالد، فض الأختام عن أوامر القبض في ٢١ نيسان/أبريل، مرة أخرى، في انتظار الدائرة التمهيدية، التي أصدرت لاحقا حكما بالموافقة على الطلب في ٢٤ نيسان/أبريل. ونحن نعتبر أن ذلك خطوة هامة إلى الأمام لتنفيذ أوامر القبض. ويبرهن كل هذا بما فيه الكفاية على عزم المدعية العامة على إحراز تقدم بأسرع ما يمكن بخصوص الحالة التي أحالها المجلس إليها، فضلا عن محورية النضال من أجل تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في جهود المدعية العامة.

إن الحالة السياسية في ليبيا لا تزال معقدة، والحالة الأمنية لا تزال هشة وغير مستقرة. ويجب علينا، بغية التغلب على الأزمة الليبية، أن نراعي وننفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا، والتي تستند إلى الرغبة في إيجاد حل سلمي وسياسي للنزاع الليبي. ولهذا السبب، ترحب السنغال بجهود مختلف المحاورين، مثل المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والبلدان المجاورة واللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وجميع هذه الجهود أساسية في تيسير الحوار بين الأطراف بغية تحقيق السلام الدائم في ليبيا وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المعاملة غير الإنسانية والسيئة للمهاجرين في مراكز الاحتجاز.

وللأسف، فإن تواتر وعدد هذه الانتهاكات ما زال يزداد، مع استمرار الادعاءات الخطيرة بحدوث تعذيب واسترقاق واتجار بالأشخاص وعنف جنسي. وهذا يتطلب الدعم المستمر والفعال من جانب المجلس والدعم المكرس والواسع النطاق من قبل المجتمع الدولي لإرساء بيئة أمنية مستقرة تكفل الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان.

ونرى أن التعاون المعزز والمستمر بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية لا يزال بالغ الأهمية إذا أردنا أن نكسب المعركة ضد الإفلات من العقاب وأن ينتصر السلام والأمن انتصار، لأنه كما قال بنيامين فيرينتس، المدعي العام السابق لمحكمة نورمبرغ،

”لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، ولا عدالة بدون قانون ولا قانون ذا جدوى بدون محكمة تقرر ما هو عادل ومشروع تحت أي ظرف من الظروف.“

ومن هذا المنطلق يوجه بلدي، السنغال، الكلام إلى السيدة بنسودة ليقول إننا نؤيد عملها بقوة. ولهذا السبب أيضا ندعو إلى توفير الموارد اللازمة لمكتبها – إضافة إلى المحكمة ككل.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على بيانها الهام عن آخر المستجدات بشأن أنشطة مكتبها. ونقدر الأسلوب الذي تضطلع به بولايتها ونؤيدها تأييدا كاملا في ذلك.

أود أن أبدأ بالحالة في ليبيا، التي، كما سمعنا للتو، لا تزال في غاية الصعوبة، مع استمرار المأزق السياسي وتصاعد التوترات. نحن نشعر بالاستياء لأن العديد من الأطراف المتحاربة تواصل ارتكاب جرائم خطيرة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام والقتل والاختطاف والتعذيب

والاحتجاز غير القانوني، وتدنيس الجثث، وهلم جرا. ولا تزال ممارسة السجن دون محاكمة لأجل غير مسمى، وهو أمر خارج الشرعية القانونية واسعة الانتشار. وخير مثال على هذا النوع من الممارسات غير القانونية هو احتجاز أربعة من الأوكرانيين رهن التحفظ منذ آب/أغسطس ٢٠١١ دون إصدار أية مذكرة توقيف رسمية. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أنه لا ينبغي السماح باستمرار هذه الحالة غير المقبولة. يقضي القانون الليبي بشأن العدالة في المرحلة الانتقالية بإحالة المحتجزين، وهم من المدنيين، إلى السلطات المدنية.

ونعتقد أن الحالة الأمنية الصعبة لا يمكن أن تكون عذرا سواء لعدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أو السماح بارتكاب جرائم خطيرة أثناء أعمال القتال. قبل ست سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ليس لمجرد إجراء إحاطات منتظمة أو تكرار شعار أنه يتعين إخضاع مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في ليبيا للمساءلة. بل إن الحالة قد أحيلت إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لغرض محدد – وهو تحقيق العدالة. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر النقطة التي أثارتها السيدة بنسودة ومفادها أنه لا يمكن إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة إلا بالتعاون من جانب الدول وغيرها من الجهات الفاعلة. ومن الجدير بالذكر أن المجلس، في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، حث جميع الدول، بما فيها الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية، على أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعية العامة. غير أن ما يعوق التحقيقات في القضايا الحالية والجديدة ليس مجرد عدم التعاون والتأخير في الردود على طلبات المحكمة من أجل المساعدة فحسب، بل ومناخ انعدام الأمن والإفلات من العقاب الذي لا يزال حجر عثرة أمام أنشطة التحقيقات في البلد.

وفي ظل هذه الظروف، فإننا نؤيد تماما أعمال الرصد عن بعد والتحقيقات في الجرائم المرتكبة في مختلف أنحاء ليبيا التي يضطلع بها مكتب المدعية العامة من خلال جمع المعلومات من مصادر موثوقة. لا يزال هناك الكثير الذي يمكن عمله لضمان المساءلة إذا استطاع موظفو المحكمة العمل بشكل مباشر في ليبيا. ونرحب بالتعاون الفعال بين مكتب السيدة بنسودة ومكتب النائب العام الليبي بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل.

ونحن ممتنون أيضا للمدّعية العامة على تقديم معلومات إضافية عن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وفي هذا الصدد، نحث السلطات الليبية على تيسير نقل السيد القذافي إلى المحكمة دون مزيد من التأخير. من الضروري تحقيق ليس فقط على الجرائم التي ارتكبها النظام السابق؛ يجب أيضا إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من المتطرفين والميليشيات.

وفي هذا السياق، يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية في جهودها لاستعادة القانون والنظام في البلد. لن يتحقق حل شامل ودائم للأزمة الليبية إلا من خلال تسوية سياسية ذات قاعدة عريضة، مع الالتزام الكامل من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومجلس نواب والمجلس الأعلى للدولة وغيرها من الجهات الفاعلة الليبية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن المحكمة الجنائية الدولية ليست مجرد مكان لتحقيق العدالة للضحايا. فهي أيضا أداة فعالة لمنع ارتكاب الجرائم في المستقبل. ولذلك فإننا ننضم إلى دعوة جميع الدول إلى التعاون الكامل مع المحكمة دون استثناءات أو شروط مسبقة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة أوروغواي على توليها رئاسة مجلس الأمن للمرة

الثانية خلال ولايتها البالغة سنتين، التي تواكب ولاية اليابان. ونتطلع إلى العمل عن كثب معكم، سيدي الرئيس، كعضو ضمن نفس فئة العضوية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية وتقريرها.

اليابان ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب ودعم المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مكتب المدعية العامة. في الشهر الماضي، قامت رئيسة المحكمة الجنائية الدولية، القاضية سيلفيا فرناندیث دي غورميندي، بزيارة طوكيو واجتمعت مع رئيس الوزراء آبي وغيره من كبار مسؤولي حكومة اليابان. وفي مناقشاتها، تحدثا عن أهمية تعزيز عالمية نظام روما الأساسي، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكرر رئيس الوزراء آبي دعم اليابان للمحكمة وأعرب عن أمله في أن تضطلع المحكمة بدور أكبر، وبالتالي تسهم في إرساء سيادة القانون في المجتمع الدولي.

وترحب اليابان بأن غامبيا وجنوب أفريقيا قد قررتا إلغاء انسحابهما من المحكمة الجنائية الدولية. المحكمة الجنائية الدولية جهاز هام في مكافحة الإفلات من العقاب، وتعتقد اليابان بقوة أنه ينبغي انضمام أكبر عدد ممكن من البلدان إليها، بما في ذلك أعضاء المجلس.

أود الآن أن أنتقل إلى ليبيا. أود أن أشدد على أن اليابان لم تبرح تدعم مجلس الرئاسة وحكومة الوفاق الوطني باعتبارهما السلطات الشرعية في إطار الاتفاق السياسي الليبي. يمثل هذا الاتفاق الأداة الرئيسية لدفع العملية قدما، وينبغي احترام إطاره. الحوارات التي جرت مؤخرا بين المحاورين الرئيسيين في ليبيا، مثل الحوار بين رئيس الوزراء السراج والفريق أول حفتر في أبو ظبي، والحوار بين رئيسي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، في روما، من التطورات الهامة.

لا تملك المحكمة الجنائية الدولية سلطات إنفاذ خاصة بها. ولذلك، فإن نجاحها يعتمد اعتمادا كبيرا على تعاون الدول. بدون تعاون الدول لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تعمل بفعالية ولا يمكن تحقيق العدالة. وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بأن مكتب المدعية العامة لا يزال يتمتع بعلاقات طيبة مع النائب العام الليبي. ونحن نأمل بقوة أن تسفر هذه العلاقة عن نتائج إيجابية في المستقبل القريب. ونثني على مكتب المدعية العامة لاستخدام أساليب مبتكرة لإحراز تقدم على الرغم من صعوبة الحالة الأمنية.

وتلاحظ اليابان أن الدائرة التمهيدية للمحكمة أعلنت رسميا مؤخرا أمر إلقاء القبض على التهامي محمد خالد. وبوصفنا دولة طرفا في نظام روما الأساسي، فإن اليابان على استعداد للوفاء بالتزاماتها بموجب النظام الأساسي وتأمل أن ييسر ذلك الإعلان الإنفاذ بجعل جميع الدول الأطراف على بينة بأمر الاعتقال. وفيما يتعلق بسيف الإسلام القذافي، فمن المؤسف أنه ليس رهن احتجاز المحكمة بعد، على الرغم من مختلف الجهود التي يبذلها مكتب المدعية العامة. ونحن نشجع حكومة الوفاق الوطني الليبية والمجتمع الدولي على التعاون تعاونا كاملا مع المحكمة، عملا بالقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ٢٢٥٩ (٢٠١٥).

إن تصاعد العنف وعدم الاستقرار المستمر، ولا سيما في المنطقة الجنوبية، مثير للقلق، ويزيد من صعوبة إحراز تقدم في تحقيقات المدعية العامة. وتشعر اليابان بالقلق أيضا إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ليبيا. ومما يثير القلق بشكل خاص الاتجار بالبشر عبر ليبيا ومنها، بما في ذلك تهريب المهاجرين. وكما أشار السيد كوبلر في إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن في ١٩ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7927)، فإن الأمن البشري على المحك، ومن المهم أن يبقى المجلس منخرطا في هذه المسألة. وينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لمساءلة الجناة. يجب ألا يكون هناك أي افلات من العقاب في هذا الشأن. ونحن نتابع عن كثب العمل الجاري في مكتب المدعية العامة بشأن تحقيق محتمل، ونتطلع إلى مزيد من المعلومات المحدثة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم اليابان الثابت لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية. ويتطلع وفد بلدي إلى إحراز تقدم ملموس بشأن جدول أعمال اليوم.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن استعداد وفد بلدي لتقديم كامل الدعم لكم في مساعيكم.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الولايات المتحدة على قيادتها في الشهر الماضي.

ونشكر السيدة بنسودة على دعمها، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١). إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في ليبيا. فأعمال الاختطاف والتعذيب وقتل المدنيين، فضلا عن الاحتجاز التعسفي، مستمرة بلا هوادة. ومن المثير للانزعاج البالغ أيضا انتشار الجرائم العادية، ويعزى ذلك أساسا إلى الفوضى وضعف المؤسسات القضائية.

ونذكر بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، السيد مارتن كوبلر، قبل مجرد ثلاثة أسابيع (انظر S/PV.7927)، بشأن الحالة الراهنة الخطيرة في البلد المتسمة بعدم اليقين، مما يضطر أبناء الشعب الليبي للعيش خائفين يوميا على أمنهم وسلامتهم. والفئات الضعيفة على نحو خاص – بمن في ذلك النساء والأطفال واللاجئون والمهاجرون – هي التي تعاني كثيرا بسبب الأزمة المستمرة. ويجب مساءلة جميع الأطراف الفاعلة التي لا تزال ترتكب هذه الانتهاكات. وتنظيم داعش في ليبيا، تحديدا، مسؤول عن جرائم فظيعة، تشمل إعدام المدنيين الأبرياء بإجراءات موجزة، ويجب إدانته بأشد العبارات الممكنة.

ولا بد من مكافحة انتشار الشعور بالإفلات من العقاب على نطاق واسع في ليبيا من خلال الآليات المناسبة، وتؤيد إثيوبيا بحزم الموقف المبدئي للاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الإفلات من العقاب اقترانا بضمان سلام الدول الأعضاء وأمنها واستقرارها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي ذلك الصدد، يجب إيلاء الأولوية لبناء وتعزيز قدرة مؤسسات الدولة الليبية، لا سيما أجهزة القضاء وإنفاذ القانون، لضمان سيادة القانون. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جميع الجهود التي ترتكز على الاستراتيجية الطويلة الأجل لبناء مؤسسات الدولة وكفالة العدالة والمصالحة، بغية تعزيز بيئة السلام والأمن والاستقرار.

ونحن مقتنعون بأن انتهاكات حقوق الإنسان بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع لا يمكن معالجتها على نحو مستدام إلا حينما تتوصل جميع الأطراف الفاعلة السياسية الليبية إلى حل سياسي دائم للأزمة التي طال أمدها. وبينما نحيط علما بالتقارير الأخيرة للاجتماعات بين الجهات الفاعلة السياسية الليبية الرئيسية باعتبارها خطوة إيجابية، فإننا نحث جميع الجهات الفاعلة الليبية على العمل بشكل بناء من أجل إحراز تقدم ملموس لمعالجة العقبات التي تعترض التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي. ومن المهم أيضا أن يعمل الليبيون كافة بصورة متسقة وبطريقة موحدة بينما تواصل اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى دعوتها إلى إجراء عملية للمصالحة الوطنية يمكن أن تكمل وتعزز العملية السياسية.

وفي الختام، إن المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام والأمن الدائمين في البلد تظل على عاتق الليبيين أنفسهم، ونأمل أن تقوم جميع الجهات الفاعلة الليبية بالمشاركة الجدية وبشعور من الرؤية الوطنية والتصميم وبروح بناءة لإنهاء الأزمة. كما نأمل أن يواصل المجتمع الدولي – بما في ذلك بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء المعنيون الآخرون – تقديم الدعم المنسق لتلك الجهود.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم

الرئاسة وأن أؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لوفد الولايات المتحدة على قيادته أثناء رئاسة الشهر الماضي.

وأود أن أشكر السيدة بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية. لقد أحطنا علما بالتقرير مكتب المدعية العامة ومعلوماته المستكملة عن الأنشطة المتعلقة بالحالة في ليبيا.

لا تزال الحالة الأمنية والسياسية الحالية في ليبيا توجد مرتعا خصبا لتزايد إفلات الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة من العقاب. والانتهاكات والإعتداءات الواسعة النطاق لا تزال ترتكب ضد المدنيين والفئات السكانية الضعيفة. ونحيط علما بقلق بالمعلومات المتعلقة بزيادة أعداد المهاجرين المهربين أو المتجر بهم عبر ليبيا إلى أوروبا، الذين يتعرضون بصورة لاإنسانية للاحتجاز والابتزاز والاعتداء الجنسي – وهي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وندعو جميع الأطراف على الامتناع عن استهداف المدنيين والمهاجرين بصورة غير مشروعة، وندعو إلى مساءلة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة.

وتعتقد كازاخستان أن وجود حكومة فعالة وذات مصداقية أمر حاسم لتعزيز التزام ليبيا باستعادة وتعزيز سيادة القانون والتصدي للإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان الأساسية وإحقاق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة، وتعزيز قدرتها على القيام بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن دعم المجتمع الدولي لليبيا لا يزال حيويا لاستعادة الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد. ويتطلب تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن على هذا النحو توحيد وإعادة بناء جميع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك السلطات السياسية وقوات الأمن والدفاع. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقده مؤخرا رئيس الوزراء السراج مع اللواء حفتر في أبو ظبي، ونعتبره خطوة هامة للمضي قدما بالعملية السياسية في ليبيا.

وأخيرا، نشيد بالجهود الاستصلاحية التي تبذلها المنظمات الإقليمية – مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، فضلا عن البلدان المجاورة – لدعم العملية السياسية الليبية.

السيد زانغ ديانبين (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تهنئ أوروغواي على تولي رئاسة مجلس الأمن. وسنواصل دعم عملها، ونود أن نشكر الولايات المتحدة على قيادتها خلال شهر نيسان/أبريل. كما نشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

تتابع الصين عن كثب تطورات الحالة في ليبيا، وتؤيد المساعي الحميدة للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي في ليبيا. ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الشعب الليبي للحفاظ على الوحدة الوطنية والتوحيد. ونحن نأمل أن تولي جميع الأطراف في ليبيا الأولوية لحماية مصالحها الوطنية، وتظل ملتزمة بعملية يقودها الليبيون ويتولون زمامها، وتبدأ حوارا سياسيا شاملا في أقرب وقت ممكن. إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاق السياسي الليبي ينبغي أن تكون أساسا لجميع الجهود، وينبغي تسوية المنازعات من خلال المفاوضات والمشاورات من أجل التوصل إلى حل مقبول للجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية، واستعادة حكم الدولة وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن. وهذا هو الشرط المسبق والأساس لتحقيق العدالة القضائية في ليبيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة إلى البلد.

وموقف الصين بشأن مسألة المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نضم صوتنا إلى الأصوات المعربة عن خالص التهنئة إلى الولايات المتحدة على ترؤس مداولات الشهر الماضي وإلى أوروغواي على تولي رئاسة هذا الشهر.

لقد قرأنا التقرير الثالث عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق في الحالة في ليبيا. ونرى في مضمونه أن التقدم على المسارات الرئيسية للملف الليبي لا يزال ضعيفا. وسيكون من الصعب علينا أن نعتبر الإعلان عن الأمر بإلقاء القبض على التهامي محمد خالد، الصادر قبل أربع سنوات، تقدما كبيرا. وفي الواقع، ربما يكون دليلا آخر على أن المحكمة الجنائية الدولية لا زالت تتمسك بنهج غير متوازن، مُركزةً على جانب واحد فقط من النزاع في عام ٢٠١١. فالخطوات الفعلية للتحقيق في أعمال الأطراف الأخرى ظلت غائبة خلال السنوات الست الماضية. فلم يتم فتح أي تحقيق بشأن الجرائم المزعومة للمتمردين. ولا تزال المدعية العامة تتفادى بشكل واضح وبدون تقديم أي تفسير النظر في مسألة الضحايا المدنيين نتيجة لضربات منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا بعد عام ٢٠١١، فمن المثير للدهشة أن الوثيقة تفتقر إلى أي تلميح ولو بشكل طفيف إلى التحقيق في الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في حين أكدت التقارير السابقة إجراء مثل هذا التحليل.

ويثير ذلك مسألة ما إذا كانت الفظائع التي يرتكبها هؤلاء الإرهابيون لا تستحق، من وجهة نظر المدعية العامة، إجراء تحقيقات.

ولسبب ما، بدلا من تحليل الأعمال الإرهابية من منظور ولاية المحكمة الجنائية الدولية، يدخل واضعو التقرير الحلبة السياسية بنظرهم في موضوع الإجراءات المتخذة لمكافحة داعش في ليبيا. وينبغي أن نُذكر بأن الممثل الخاص كوبلر وأعضاء مجلس الأمن قد اعترفوا مرارا بنجاح عمليات مكافحة الإرهاب في كل من سرت وبنغازي. غير أن التقرير يصور الأمور كما لو أن قمع قاعدة تنظيم داعش حدث في سرت وحدها، بل إنه لا يشير إلى ذلك سوى بوصف جزئي لا يتطرق إلى الدعم الجوي من قوى خارجية. وبعبارة أخرى، فإن التقرير يعطي الانطباع بأنه لم يكن هناك إرهابيون في بنغازي. ومن الصعب أن نصف ذلك بأنه تحليل نوعي.

ونود أن نحذر من أي محاولات أخرى لتصوير الملف الليبي لدى المحكمة بوصفه عبئا مفروضا عليها من قبل مجلس الأمن، يفترض تقديم الأمم المتحدة لمساهمات مالية. وليس من قبيل المصادفة أن المذكرة الصادرة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ عن رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والمتعلقة بتمويل التحقيقات في ليبيا، تميز بوضوح بين الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والبلدان الأخرى المدعوة إلى تقديم المساعدة على أساس طوعي. والاستنتاجات الواردة في التقرير تُسقط هذه الجوانب الهامة.

وبشأن مسألة منفصلة، نود التعليق على التفسير الفضفاض في الفقرة ٢٨ من التقرير للحكم الوارد في القرار ٢٣٢٣ (٢٠١٦) والذي يشدد على الحاجة إلى الحماية في ليبيا، مرتبطة بموظفي الأمم المتحدة. فالتقرير قد يدفع المرء إلى الاستنتاج بأن ذلك يشمل محققي المحكمة أيضا، وهو أمر ينطوي على مبالغة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك سلطة تفسير قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الأمر أو أي مسائل أخرى.

وبإيجاز، نود أن نشير إلى أننا قد أعربنا عن آرائنا بشأن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية في الإحاطات الإعلامية السابقة التي قدمتها المدعية العامة، وهذه الآراء لم تتغير. وبخصوص الحالة السياسية في ليبيا، فإن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة وتوحيد البلد ومؤسساته لا يزال من خلال الحوار بين الليبيين على أوسع نطاق ممكن، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمساعدة دولية منسقة ومشاركة نشطة من جانب أصحاب المصلحة الإقليميين.

السيد تاونلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية

الدولية على إحاطتها الإعلامية وعلى جهود مكتبها الرامية إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في ليبيا.

إن الاستقرار في ليبيا من خلال الوحدة والقيادة أمر في غاية الأهمية لعدة أسباب، منها ضمان التصدي على نحو مجد لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويشمل ذلك النظر في تقارير الاحتجاز التعسفي والإعدام بغير محاكمة واستغلال المهاجرين. ويجب أن نعمل بجد لإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات والتجاوزات في ليبيا، لأن هذا بدوره يمكن أن يعزز سيادة القانون ويوطد الاستقرار.

ولا تزال المصالحة السياسية بين جميع الأطراف الليبية أمرا أساسيا لتحقيق السلام وبلوغ هدف جعل ليبيا دولة مستقرة وديمقراطية وخالية من العنف الذي لا يزال يسبب معاناة إنسانية كبيرة في جميع أنحاء البلد. ومما يثلج صدورنا الاجتماعات التي عُقدت مؤخرا بين القادة الليبيين في أبو ظبي وروما، وكذلك الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي لإطار الاتفاق السياسي الليبي، ونحث الليبيين من جميع الأطراف على العمل بنشاط لتنفيذه. وكما أبلغت السفيرة هيلي المجلس قبل بضعة أسابيع فقط (انظر S/PV.7927)، فإنه يتعين على جميع الأطراف الليبية وقيادة البلد العمل معا لإعادة بناء البلد والانخراط في الحوار والتوصل إلى حل وسط. إن الطريق أمامنا سيكون صعبا، ولكن الشقاق والصراع المستمرين سيكون لهما عواقب أخطر بكثير على الشعب الليبي.

وعلاوة على ذلك، فإن التطرف العنيف يزدهر حيثما يسود عدم الاستقرار. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار التهديد الإرهابي في ليبيا، مما يثير احتمال ارتكاب المزيد من الفظائع. وعلى الرغم من أن النجاحات الأخيرة في إخراج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من سرت وبنغازي تشجعنا، يجب أن نضمن ألا تتاح الفرصة للجماعات الإرهابية لترسيخ أقدامها واستعادة السلطة في غياب المؤسسات والقيادة القوية في ليبيا. والصراع الدائر في مطار تمنهنت وحوله يذكرنا بأن خطر الانقسام وتصاعد العنف في ليبيا يتطلب اهتمامنا العاجل. وفي الوقت ذاته، يجب أن نظل مدركين لأهمية الامتثال للقانون الدولي في سياق عمليات مكافحة الإرهاب.

ولا تزال الولايات المتحدة تتفانى في مساعيها لتحقيق المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت أثناء الثورة في عام ٢٠١١. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود المتواصلة الرامية إلى مثول سيف الإسلام القذافي، المتهم بالمساعدة في التدبير لقتل واضطهاد المئات من المدنيين، أمام العدالة. ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في ليبيا على تيسير نقل القذافي إلى لاهاي حتى يتسنى مثوله للمحاكمة على جرائمه المزعومة ضد الإنسانية. ونرحب بالتقارير عن استمرار تعاون ليبيا مع المدعية العامة، تماشيا مع دعوات المجلس إلى هذا التعاون ومع التزامات ليبيا بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأحطنا علما أيضا بقرار المحكمة مؤخرا بإصدار أمر بإلقاء القبض على السيد التهامي محمد خالد، المتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا. ونشدد على أهمية العمل لضمان المساءلة عن هذه الجرائم الفظيعة، وبالتالي إرسال رسالة رادعة وهامة للغاية في خضم العنف المستمر، مفادها أن من يرتكبون تلك الجرائم في ليبيا سيمثلون أمام العدالة في نهاية المطاف.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم كفاح الشعب الليبي من أجل السلام والازدهار والحكم الديمقراطي. وسيكون تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ليبيا عاملا رئيسيا في استمرار النجاح في هذا المسعى. ونتطلع إلى استمرار التعاون مع المجلس من أجل تحقيق مستقبل أفضل لجميع الليبيين.

السيدة مولفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أشكر المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم. وتود المملكة المتحدة أن تؤكد مجددا دعمها لعمل المدعية العامة

وللدور الذي تضطلع به المحكمة في إخضاع المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي تثير قلقا دوليا للمساءلة.

إن ليبيا بحاجة ماسة إلى إحراز تقدم صوب المصالحة السياسية الكاملة، الآن أكثر من أي وقت مضى. فنطاق الأزمة التي يواجهها شعب ليبيا خطير. إنها أزمة يستمر القتال في خضمها عاما بعد عام، فيما تتواصل انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بلا هوادة. إن الشعب الليبي يستحق مستقبلا أفضل. وإقامة حوكمة فعالة أمر أساسي. والمؤسسات السياسية الشرعية في ليبيا يجب أن تعمل معا من أجل كسر الجمود السياسي الذي يطيل أمد عدم الاستقرار ومعاناة الشعب الليبي. ويجب على المجموعات السياسية والاجتماعية في ليبيا اغتنام الزخم الذي أتاحته الاجتماعات الجديرة بالترحيب المعقودة بين رئيس الوزراء السراج والمشير حفتر في وقت سابق من هذا الأسبوع لرسم طريق نحو المصالحة والوحدة في ليبيا. ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار إلا عندما يقرر قادة البلد العمل معا ووضع خطة من أجل المنفعة المشتركة للشعب الليبي.

وترحب المملكة المتحدة بالجهود المستمرة للمدعية العامة من أجل التحقيق في الجرائم المزعومة، رغم الصعوبات العملية التي تواجه إجراء تحقيقات داخل ليبيا. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف بين الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد، لا سيما إزاء الأنباء عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من قبل المقاتلين في بنغازي وفي أماكن أخرى، بما في ذلك شن هجمات على المدنيين الأبرياء والمرافق الطبية. ولا يوجد ما يبرر مهاجمة المرافق الطبية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني. ونلاحظ أن المدعية العامة تدرس فتح تحقيق في الأفعال الإجرامية المزعومة ضد المهاجرين في ليبيا. وهذه الجرائم المزعومة توفر المزيد من المبررات للتصدي لمسألة الهجرة عند المنبع حتى يتسنى للمجتمع الدولي المساعدة في إيجاد مزيد من الفرص في البلدان الأصلية للمهاجرين.

وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للمدعية العامة على المعلومات المستكملة بشأن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ونؤيد دعوتها السلطات الليبية إلى القيام بكل ما هو ممكن لكفالة نقل القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية والتشاور مع المحكمة بشأن أي مشاكل قد تعيق نقله إلى لاهاي. ونتطلع إلى نتائج نظر المحكمة في تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن الإجراءات المحلية لمقاضاة السيد السنوسي.

وتشيد المملكة المتحدة باستمرار مشاركة النائب العام الليبي وممثلي ليبيا لدى المحكمة.

ندعو الدول والمنظمات الدولية المعنية الأخرى إلى مساعدة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى إرساء سيادة القانون في ليبيا. ونشكر المدعية العامة على آخر المستجدات بشأن إدعاءات ارتكاب جرائم تعذيب ضد سعدي القذافي في سجن الهضبة، ونرحب بالإفراج عن المتهم الذي أعيد إلى مكانه في السجن.

ونود أيضا أن نشكر المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية بشأن القضية ضد التهامي محمد خالد، المطلوب في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا عام ٢٠١١. ونؤيد تأييدا كاملا مناشدة المحكمة أعضاء المجلس وليبيا وجميع الدول التعاون لتقديم معلومات لتيسير سرعة اعتقال السيد التهامي وكفالة تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن الأهمية بمكان ألا يصبح وغيره من الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب في ليبيا هاربين من العدالة.

وفي الختام، تتفهم المملكة المتحدة القيود المالية والمفروضة على الموارد التي يواجهها مكتب المدعية العام والحاجة إلى كفالة التمويل الكافي لتحقيقات المحكمة في ليبيا. ونحن ملتزمون بالعمل مع الآخرين لضمان توفير الموارد الضرورية لعمل المحكمة، مع كفالة ترشيد ميزانية المحكمة الجنائية الدولية قدر الإمكان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

نشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، ونثني عليها لعرضها التقرير الثالث عشر عن الحالة في ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لعمل المحكمة ولدور السيدة بنسودة في مقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة بموجب المادة ٥ من نظام روما الأساسي.

ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن التي لم تصبح بعد أطرافا في نظام روما الأساسي على القيام بذلك، بغية إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، وحماية جميع الناس على الكوكب من هذه الجرائم البشعة، التي تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق تعزيز الدور الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية بوصفها آلية لضمان العدالة حينما لا تتمكن المحاكم الوطنية من ذلك. يجب أن تستمر المساءلة عن أخطر الجرائم، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، بوصفها هدفا ذا أولوية في أعمال مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بليبيا، فإن آخر تقرير لا يقدم للأسف مؤشرات مشجعة. فلا تزال سلطة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني تواجه صعوبات على الصعيد الوطني، ولم يسمح الحصار المفروض من جانب مجلس النواب في طبرق بتنفيذ أحكام الاتفاق السياسي الليبي بشكل كامل. أما التحديات المتعددة التي تواجه ليبيا بعد ست سنوات من الحرب الأهلية فتتطلب استجابات سريعة وفعالة من السلطات الجديدة، التي تواجه خطر الإرهاب المتأسلم، وأزمة المهاجرين التي تؤثر في مئات الآلاف، وحالة الطوارئ الإنسانية والأزمة الاقتصادية الحادة، في جملة مشاكل أخرى.

وفي هذا السياق، من الضروري العمل على تحقيق إعادة التوحيد والمصالحة في البلد لمنع إراقة الدماء فيما بين أفراد الشعب وإنهاء الأزمة المؤسسية والصراع العسكري الذي ضرب البلد منذ عام ٢٠١١. ويجب علينا أيضا إحراز تقدم صوب تحول ديمقراطي حقيقي وسلام دائم واستقرار كأساس للتحقيق بشكل فعال في الفظائع التي ارتكبت في ذلك البلد، وضمان عدم تفاقم الحالة الراهنة من انتشار العنف والإفلات من العقاب.

ونحن على ثقة بأن السلطات الليبية الجديدة، بقدر ما تعزز سلطتها وتبسط تدريجيا سلطتها على كامل أراضيها، ستفي بالتزامها بضمان تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم وبالتعاون مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في تحديد المسؤولين عن ارتكابها وتيسير تسليمهم إلى المحكمة لمحاكمتهم.

ونحث حكومة الوفاق الوطني على تطبيق أحكام المحكمة على سيف الإسلام القذافي وكفالة إجراء محاكمة مع كامل الضمانات لعبد الله السنوسي وغيره من الأفراد الذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قبل وأثناء الحرب الأهلية عام ٢٠١١.

ونحن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن المدعية العامة، بالرغم من أنها ذكرت في مناسبات سابقة أن التحقيقات في ليبيا هي إحدى أولوياتها في عام ٢٠١٧، لا تزال تواجه مشاكل في الميزانية فيما يتصل بذلك.

وبصفة خاصة، وكما لاحظت السيدة بنسودة عندما خاطبت المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7806) وفي تقريرها الأخير، من الأهمية بمكان أن تبدأ التحقيقات بشأن الاعتداءات على المهاجرين واللاجئين في ليبيا، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجرائم المرتكبة ضد القصر. ولذلك نؤيد طلبها للموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها، وندعو جميع الدول الأطراف القادرة على توفير التمويل اللازم للقيام بذلك.

وفي الختام، تكرر أوروغواي الإشادة بعمل المدعية العامة في التصدي للجرائم المرتكبة في ليبيا، وهو ما سيساعد بلا شك

على تعزيز سيادة القانون وإقامة ليبيا أكثر عدلا وشمولا تحترم جميع حقوق مواطنيها، التي انتهكت الآن لسنوات عديدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): يسعدني في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر صاحبة السعادة السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على هذه الإحاطة الإعلامية الهامة.

أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد حرص ليبيا على التكامل بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية من أجل تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ورغم أن ليبيا ليست طرفا في نظام روما الأساسي، إلا أنها تحرص على التعاون الوثيق بين مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب النائب العام الليبي بما يحقق العدالة ويمنع الإفلات من العقاب.

من جانب آخر نعي أن هناك تأخير في محاكمة المتهمين. إلا أنه للأسف تأخير فرضته الظروف الأمنية التي تمر بها البلد. ورغم هذه الظروف التي يعمل فيها مكتب النائب العام والقضاء الليبي، فإننا نؤكد على قدرتهما على الإيفاء بكامل التزاماتهما لإجراء محاكمات عادلة ونزيهة.

لا شك أنكم تدركون أن تحقيق العدالة لا يقتصر على قضية معينة أو متهم معين وإنما يجب أن تشمل الجميع بغض النظر عن هوية الجاني أو الضحية. وأن هذه الغاية لن تتحقق في غياب الأمن، ولن يتحقق الأمن في غياب الجيش والشرطة ووجود المليشيات وفوضى انتشار السلاح.

وتحقيقا لمبدأ العدالة للجميع، إننا نؤكد على ضرورة تركيز المجتمع الدولي على دعم حكومة الوفاق الوطني في تفعيل مؤسسات إنفاذ القانون المتمثلة في الجيش والشرطة، وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها. وهو الضمان الوحيد لمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للجميع وتوفير الظروف المناسبة التي تحافظ على استقلال القضاء وتمكنه من الإيفاء بكامل التزاماته بشكل نزيه وشفاف.

كما نؤكد على أن اختصاص المحاكم الوطنية في إجراء المحاكمات ولد لدى الرأي العام الإحساس بالعدالة، وأن تكون حجر الأساس للمصالح الوطنية مما ينعكس إيجابا على أمن البلد واستقراره.

كما أن ممارسة ليبيا لولايتها القضائية الوطنية لا تعني استبعاد التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي حرصت عليه الحكومات الليبية السابقة وحاليا حكومة الوفاق الوطني، من خلال التعاون بين مكتب المدعية العامة للمحكمة ومكتب النائب العام الليبي تنفيذا لمذكرة التفاهم لعام ٢٠١٣ بشأن تقاسم الأعباء.

كما هو معلوم أن الاتجار بالبشر بحد ذاته جريمة، والقضاء عليها ومحاربتها يتطلب التعاون الوثيق بين الدول. ومعلوم أيضا أن هذا النوع من الجرائم يرتكب من خلال شبكات إجرامية عابرة للحدود. وما نلاحظه في تقرير السيدة المدعية العامة، بل وحتى في تقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتقارير المنظمات الدولية ذات الصلة، أنهم يسلطون الضوء على الجرائم اللاحقة المدعى ارتكابها في ليبيا والمرتبطة وجودا وعدما بجريمة الإتجار بالبشر، مثل الاغتصاب والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية. نعم، ندرك أن الوضع الإنساني للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا يعتبر مأساوي، وذلك وكما أسلفنا نتيجة الانفلات الأمني، وانتشار ثقافة المليشيات وفوضى السلاح، ولكن كنا نتمنى أن نرى تقارير تتحدث عن جهود إجرائية وقائية حقيقية حول ما تم إنجازه لمحاربة هذه الشبكات الإجرامية سواء في دول المصدر أو المقصد، فمن المعلوم أن بلادي تعتبر دولة

عبور، وتعاني من فوضى أمنية طالت حتى أبناء الوطن نزوحا وتشريدا، وبالتالي فإنه لولا وجود شبكات في دول المصدر والمقصد، لما كان هناك جرائم وانتهاكات تحدث في دول العبور. خاصة كما ورد في تقارير إعلامية من اتهام المدعي العام في كتانيا بجزيرة صقلية الإيطالية، بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية والمتخصصة في إنقاذ المهاجرين، بأنها متواطئة مع مهربي البشر في ليبيا. الأمر الذي أكده المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وفقا لما ورد في صحيفة دويتشه فيله الألمانية يوم الأحد الماضي.

ونأمل في تقارير لاحقة أن تستعرض المدعية العامة جهود المحكمة في القضاء على شبكات الإتجار بالبشر شمال وجنوب المتوسط على حد سواء. وفي كل الأحوال نأمل أن يكون التعاون والتنسيق بين المحكمة الجنائية والسلطات الليبية حول موضوع المهاجرين غير الشرعيين عالي الوتيرة، نظرا لحساسية هذا الموضوع في ليبيا. وفي هذا الإطار، لوحظ أن التقارير الأخيرة للمدعية العامة خلت من مواضيع كانت تتصدر التقارير السابقة مثل ملف المهجرين والنازحين في الداخل، ونعتقد أنه من المفيد اطلاع أعضاء مجلس الأمن على آخر المستجدات في تلك الملفات.

ختاما، تجدد السلطات الليبية تطلعها إلى مزيد من الدعم من جانب مجلس الأمن ومساعدته لترتيب الأوضاع الأمنية والإدارية، وخلق الظروف المناسبة للشروع في تنفيذ وتعزيز سيادة القانون في أقرب وقت ممكن. كما تتطلع إلى مزيد من التعاون والتكامل الإيجابي مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة الجنائية في إطار السيادة الليبية ومراعاة للتشريعات المحلية، بما في ذلك القوانين الرامية للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.